المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

إقالة الصديق الكبير أزمة أظهرت التحالفات والصفقات والتلاعب بالقوانين والقرارات؟

وحدة الدراسات والأبحاث
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

الإيجاز
25 أغسطس 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

إقالة الصديق الكبير..

أزمة أظهرت التحالفات والصفقات والتلاعب بالقوانين والقرارات؟

ايجـــــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

25 أغسطس 2024

بعد موجة مفاجئة من القرارات التي اتخذها مجلس النواب الليبي خلال جلسة، مشكوك في نصابها، ومنها التصويت على إنهاء حكومة الوحدة الوطنية رسميا وسحب صفة "القائد الأعلى للجيش" من المجلس الرئاسي ومنحها لرئيس البرلمان، عقيلة صالح.

كما تنصل "عقيلة والبرلمان" رسميا من اتفاق "جنيف" الذي جاء بالسلطة التنفيذية الموحدة "الدبيبة والمنفي" مطالبا بإعادة النظر في الاتفاق برمته، وقبلها هاجم عقيلة الاتفاق السياسي واعتبره اتفاقا "عفي عليه الزمن"، ثم تفرد البرلمان ورئيسه بعدة قرارات اصطدمت بالمجلس الأعلى للدولة لتبدأ مرحلة قطيعة أواخر فترة "محمد تكاله".

ملمح آخر يؤكد محاولة واضحة لتصفية وخنق معسكر الغرب الليبي السياسي منه والاقتصادي وحتى الأمني، وهو التقارب المتسارع بين مجلس النواب ورئيسه "عقيلة" وبين محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصديق الكبير الذي ظهر في عدة لقاءات بصحبة عقيلة سواء في العاصمة المصرية القاهرة (التي يقال إنها راعية التقارب والتوافق بين الطرفين) أو في شرق البلاد.

هذا التقارب بين أعداء الأمس "عقيلة والكبير" ظهرت توابعه على حكومة الدبيبة وما يتبعها من مؤسسات بعدما أغلق المحافظ منحها أية ميزانية إلا الرواتب بحجة وجود فساد مالي وإداري ليصل الأمر إلى قطيعة بين الإثنين "الدبيبة والمحافظ" فشلت عدة وساطات دولية ومحلية في احتوائها أو حلها لينتهي المطاف بالصديق الكبير في قلب معسكر عقيلة والمشير خليفة حفتر الذي قيل إن المحافظ سيل له ملايين الدينارات كميزانية لرواتب العسكريين ومشروعات إعادة الإعمار (لم يتم التأكد من الخطوة أو قيمة الأموال الممنوحة).

هذه الخطوات المتسارعة جعلت معسكر الغرب الليبي السياسي "الدبيبة والمنفي" في حالة توتر وقلق بعدما أصدر البرلمان قرارات تنهي ضمنيا وجود سلطة جنيف، كما ساهم المحافظ في خنق هذه السلطة ماليا ما يعني تفريغها من أدواها السياسية والاقتصادية وإفشالها أمام مؤيديها.

"رد فعل وخطوات استباقية"

ورغم أنه معروف عن المجلس الرئاسي أنه مجرد واجهة وأن أغلب قراراته لا تنفذ خاصة ما يتعلق بالوضع الأمني، ما يعني أن صلاحياته أيضا غير فعالة ومنها صفة "القائد الأعلى"، لكن رغم ما سبق إلا أنه اتخذ خطوات وصفت بالشجاعة والاستباقية ومنها قرار رئيس المجلس الرئاسي في 11 أغسطس الجاري والذي حمل رقم "79" لسنة 2024 ويقضي بإنشاء مفوضية للاستفتاء والاستعلام الوطني؛ لتنفيذ الاستفتاء والإشراف عليه وفرز نتائجه والإعلام عنها.

وفي قراءة سريعة لهذه المواد يتضح لنا أن الهدف من الفكرة باختصار هو إلغاء دور ووجود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والتي يبدو أن رئيسها، عماد السايح كان في صدام غير معلن مع كل المؤسسات في غرب البلاد وأن البوصلة اتجهت شرقا لعقده عدة لقاءات مؤخرا مع رئيس البرلمان، عقيلة صالح ومع المشير، خليفة حفتر ومع رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان، أسامة حماد.

كما يفهم من الصلاحيات الممنوحة لهذه المؤسسة السيادية الجديدة ذات الذمة المالية المستقلة هو التمهيد من قبل المجلس الرئاسي لإصدار قرارات أخرى من شأنها تجميد عمل مجلس النواب أو خطواته وكذلك المجلس الأعلى للدولة خاصة بعد فشل وساطة المنفي في الجمع بين عقيلة وتكاله قبيل أزمة الأعلى للدولة الأخيرة.

بناء على ما سبق أصدر مجلس النواب بيانا حمل رقم (5) لسنة 2024 يرفض فيه قرار المجلس الرئاسي بتشكيل مفوضية للاستفتاء واصفا الرئاسي بأنه تجاوز الصلاحيات الممنوحة له وأن قراراه الأخير يعد انتهاكا للإعلان الدستوري، مطالبا إياه بسحب قرار إنشاء مفوضية للاستفتاء فورا، مطالبا جميع مؤسسات الدولة بعدم الاعتداد به أو التجاوب معه، معربا عن مخاوفه من أن إنشاء المفوضية يشكل تجاوزا خطيرا للصلاحيات الدستورية وقد يؤدي إلى تداخلات مع اختصاصات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات"، وفق البيان.

خطوة أخرى أراد بها الرئاسي إثبات وجوده وقطع الطريق على تحالف "عقيلة الكبير" وإرباك خطوات الطرفين في تصفية معسكر الغرب الليبي سياسيا، قرر المجلس الرئاسي مجتمعا إقالة "الصديق الكبير" وتعيين محافظ جديد وإعادة تشكيل مجلس إدارة المصرف المركزي، وذلك بوضع قرار مجلس النواب رقم لسنة 2018 بشأن انتخاب "محمد الشكري" محافظا لمصرف ليبيا المركزي قيد التنفيذ/ ليرد البرلمان أن القرار تم إلغائه، ليرد الرئاسي بأن التصويت على إلغاء القرار لم يتم خلال جلسة رسمية مكتملة النصاب.

"صمت الدبيبة"

الملاحظ حتى الآن هو صمت حكومة الوحدة الوطنية ورئيسها "الدبيبة" وكل مؤسساتها عن التعليق على خطوة إقالة "الصديق الكبير" رغم حالة الصدام والتلاسن بين الحكومة والمحافظ مؤخرا، صمت يمكن فهمه في إطار "شماتة ورضا" من جانب، ومن جانب آخر محاولة من قبل الدبيبة إبعاد نفسه عن معركة يعلم جيدا وجود أطراف وقوى دولية فيها لما يتمتع به الصديق الكبير من علاقات ودعم معروف بريطاني يليه أميركي، كما يقال إن تركيا وهي لاتزال حليفة للدبيبة غاضبة جدا من خطوة إقالة الكبير في هذا التوقيت وأنها أبلغت الدبيبة بذلك لذا الرجل ملتزم بالصمت حتى لا يقحم نفسه في أزمة قد تكون أكبر منه خاصة مع حالة التعاطي الدولي مع فكرة تغيير حكومته، لكن رغم الصمت فإن الحكومة مؤكد لها دور في الأمر وجعلت الرئاسي واجهة فقط للخطوة.

وعليه

فإن أزمة إقالة "الصديق الكبير" وردود الفعل حولها التي لازال صداها يُسمع حتى كتابة الإيجاز، وبعيدا عن قانونية الخطوة لكنها كشفت عوار المشهد السياسي في البلاد من عدة زوايا: أولها تداخل الصلاحيات والتلاعب بالقوانين والقرارات، وثانيها: تطويع النص القانوني لتحقيق مصالح شخصية وثالثها التأكيد على أن أي مسؤول في البلاد الآن عصي على الإقالة أو الإبعاد حتى لو جاءت إقالته

بقرار أو نص قانوني طالما يملك مفتاح المؤسسة وخواتمها فلن يقيله أحد، وهذه بدعة سياسية كريهة كرستها الحكومات المتعاقبة لتقلدها الميليشيات المسلحة والميليشيات السياسية بعد ذلك.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائـز ثابتـة .. أجيـال رائـدة .. دولـة قائـدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info